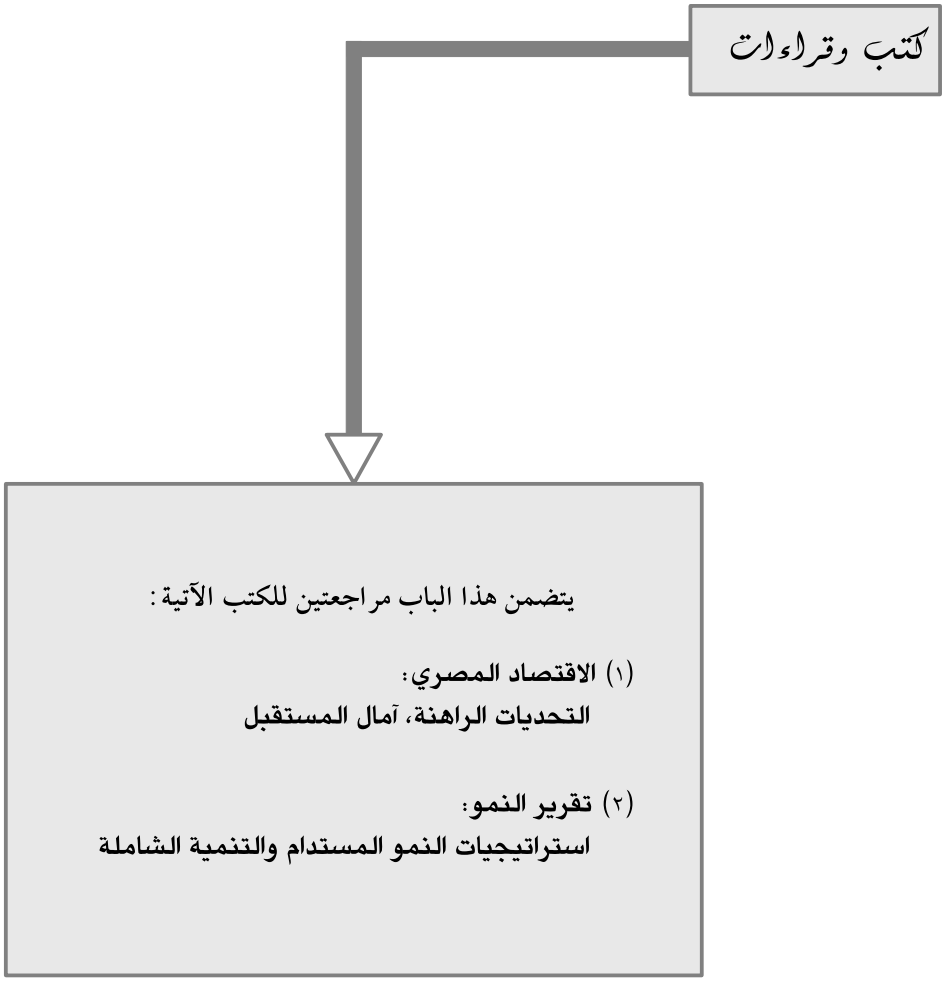
كتب وقراءات
يتضمن هذا الباب مراجعتين للكتب الآتية:
(١) الاقتصاد المصري:
التحديات الراهنة، آمال المستقبل
(٢) تقرير النمو:
استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة

هناء خير الدين

الاقتصاد المصري: التحديات الراهنة، آمال المستقبل

(القاهرة: دار نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٨). ٣٣٨ ص.

محمد سمير مصطفى

أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

مقدمة

يضم الكتاب إطلالة وثلاثة أجزاء، يحتوي كلٌّ منها على ثلاثة أبحاث، وقد نوقشَت الأبحاث التسعة في تاريخ سابق، في مؤتمر حمل اسم الكتاب نفسه، عقده المركز المصري للدراسات الاقتصادية في القاهرة. وكتبت د. هناء خير الدين وهبة الليثي ـ الأستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في القاهرة، ومديرة المركز الذي استضاف المؤتمر ـ إطلالة إضافية عرضت فيها بحوث المؤتمر، وجوانبها المختلفة، من منظور الاقتصاد الكلي المصري، وقضايا سوق العمل، والقضايا القطاعية، وملاحظات ختامية أكدت فيها الباحثة ضرورة وجود التزام سياسي قوي، كي يتحقق النجاح الاقتصادي؛ كما أكدت أن أي إصلاح له ثقل، لا بد من أن ينطوي على بعض التكاليف في الأجل القصير. وخلافاً لهذا، فإن هناك منافع معنوية للاقتصاد ككل في الأجلين المتوسط والقصير؛ كذلك، فإن جهود الإصلاح تحتاج إلى الاستمرارية لكي تحقق الأهداف المرجوة، فيما ستقصر الإصلاحات المتناثرة دوماً عن تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

أولاً: الجزء الأول: الاقتصاد الكلي

يعرض هذا الجزء البحوث التالية:

١ ـ تقييم للنمو والتوزيع والفقر في مصر خلال الفترة (٩١/ ١٩٩٠ ـ ٠٤/ ٢٠٠٥)

تحاول هناء خير الدين وهبة الليثي، من خلال هذا البحث، تفسير النمو الذي شهدته التجربة المصرية في الفترة الممتدة من أوائل التسعينيات من القرن العشرين حتى الآن، وعلاقته بتطور الفقر خلال تلك الفترة، وذلك لتحديد ما إن كان النمو قد صاحبته أيضاً عدالة في التوزيع، ليؤدي كلاماً إلى انحسار الفقر، أو على العكس إن كان صاحَبَه تدهور في توزيع الدخول، يلغي ما كان النمو قد حققه في معالجة الفقر، أو حتى أدى إلى زيادة الفقر. ويتم إجراء التحليل على ثلاثة مستويات: **أولاً**، مستوى الاقتصاد الكلي، الذي يتتبع مسار النمو في مصر على مدى الخمسة عشرة عاماً الماضية؛ **ثانياً**، المستوى

القطاعي، الذي يتناول أنماط النمو في القطاعات المختلفة ومستويات الفقر في هذه القطاعات؛ **وثالثاً** وأخيراً، مستوى القطاع العائلي، الذي يبحث نمط التوزيع ومؤشرات الفقر لمختلف مجموعات الإنفاق. وفي ضوء التحليل، تؤكد الورقة أن النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ لتحقيق هدف الحد من الفقر؛ فالبلدان التي جمعت بين النمو السريع، وتحسين نمط توزيع الدخل، هي التي تمكنت على نحو أسرع، من تقليص معدل الفقر. وفي النهاية، تلقي الورقة الضوء على السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تؤدي إلى النمو المرتفع والمستدام في الناتج المحلي الإجمالي، والمقترن بتوزيع أكثر عدالة في الدخل، وتخفيض سريع في مستوى الفقر.

٢ ـ أثر بعض التغيرات الحالية في السياسة النقدية المصرية: القياس والتقييم

وتركز هذه الورقة ـ التي اشترك في كتابتها كل من طارق عبد الفتاح، ومي المسلمي، وإيناس زكريا ـ على تحليل السمات والتطورات البارزة في هيكل السياسة النقدية، خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥، ووصف دلالاتها بالنسبة إلى الاقتصاد المصري. ويستند التحليل إلى مجموعة من النماذج التي تقوم بقياس موقف السياسة النقدية، وتقييم استجابات المتغيرات الأساسية للسياستين النقدية (إجمالي الاحتياطيات، والاحتياطيات غير المقترضة، وسعر الفائدة)، وغير النقدية (أسعار السلع، ومكمش الناتج المحلي الإجمالي، والناتج الحقيقي) لصدمات السياسة النقدية. كما تلقي الورقة الضوء على الآفاق المستقبلية لوضع السياسات، استناداً إلى قاعدة محددة، بدلاً من النظم الحكمية الحالية، لاتخاذ قرارات السياسة النقدية. وفي هذا الإطار، نتناول بالتحليل ما إذا كانت السياسة الحكمية الحالية لاتخاذ القرارات، قد أدت إلى قرارات مشابهة لتلك القرارات التي يتم اتخاذها على أساس قاعدة نقدية، وذلك من خلال تقدير إحدى صيغ قاعدة تيلور الاسترجاعية لسعر الفائدة، وذلك على غرار دراسة روتمبرغ وودفورد (١٩٩٨). وتشير النتائج إلى أنه لم يكن لتغيرات السياسة النقدية في الآونة الأخيرة تأثير حقيقي في الناتج، مما يؤيد حياد النقود في الأجل الطويل. ومن ثم، نخلص إلى أن تأثير السياسة النقدية في مستوى ومعدل نمو الناتج الحقيقي في الأجل الطويل، يتوقف على قدرتها على تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل. وفضلاً عن ذلك، تقترح الدراسة تطبيق التقديرات الحكمية المقيدة كأساس لوضع السياسة النقدية في مصر. ويتسق هذا المقترح مع منهج استهداف معدل التضخم، والذي ينظر البنك المركزي المصري حالياً في تطبيقه كهدف رئيسي للسياسة النقدية. ومن خلال تقدير قاعدة لاستهداف سعر الفائدة في مصر، تشير الشواهد التاريخية، وبعض سيناريوهات المحاكاة، إلى أنه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، منح البنك المركزي المصري الأولوية للحد من تباين سعر الفائدة، وليس لتثبيت معدل التضخم. وتؤيد تلك السيناريوهات إمكانية تثبيت معدل التضخم، من خلال إجراءات تدخلية للسياسات.

٣ ـ آثار الرفاهة: لانخفاض قيمة العملة الكبير: حالة الاقتصاد المصري (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥)

شهدت قيمة الجنيه المصري انخفاضاً حاداً خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥)، حيث بلغت نسبة هذا الانخفاض ٢٦ بالمئة بالقيمة الاسمية المرجحة بالتجارة. وعلى خلفية ذلك، تهدف آرت كراي من خلال كتابة هذه الورقة، إلى البحث في تأثير هذا الانخفاض الحاد على رفاهة الأسر، من خلال التغييرات في أسعار السلع الاستهلاكية الناتجة من تحركات سعر الصرف. وتقوم الدراسة بذلك من خلال تقدير معدلات انحدار لانتقال تأثير سعر الصرف، باستخدام الأرقام القياسية الشهرية المفصلة لأسعار المستهلكين، بغرض عزل تأثير تغيرات سعر الصرف في أسعار السلع الاستهلاكية. بعدها، تستخدم الدراسة بيانات القطاع العائلي، من واقع بحث ميزانية الأسرة في مصر لعامي ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وذلك لإجراء تقدير كمي لآثار الرفاهة الناشئة عن تغيرات أسعار السلع الاستهلاكية على مستوى قطاع الأسر. وفي ضوء ما تقدم، وجدت الورقة أن متوسط انخفاض الرفاهة من الزيادات السعرية الناتجة من سعر الصرف، كان يعادل ٧,٤ بالمئة من المستوى الابتدائي للإنفاق. ويشير ضمناً ارتفاع معدل الانتقال المقدر لتأثير سعر الصرف في أسعار المواد الغذائية إلى أن هذا التأثير وقع بالأساس على الأسر الفقيرة.

ثانياً: الجزء الثاني: قضايا سوق العمل

يتضمن هذا الجزء ثلاث دراسات، هي الآتية:

١ ـ البطالة وإدماج الشباب في سوق العمل في مصر

توضح الدراسة، بقلم راحي أسعد، أن البطالة في مصر، استناداً إلى نتائج **البحث التتبعي لدراسة خصائص سوق العمل في جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٦**، سواء بحجمها المطلق أو النسبي، قد شهدت انخفاضاً خلال الفترة (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٦). وتعرض هذه الدراسة بالتفصيل، الأدلة المؤيدة لهذه النتيجة، بما فيها الشواهد المتعلقة بعملية دخول الشباب إلى سوق العمل. وتطرح الدراسة ثلاثة تفسيرات لهذا التراجع في معدلات البطالة:

التفسير الأول، بطء النمو السكاني لمن هم في سن العمل، والتحول في الهيكل العمري للسكان الشباب بعيداً عن الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ سنة، والتي كانت تعاني من أعلى معدلات البطالة في عام ١٩٩٨.

التفسير الثاني، بطء التوظيف الحكومي، مما قلل من الحافز لدى الخريجات لأن يبقين دون عمل أملاً في الحصول على الوظائف الحكومية، ودفعهن بدلاً من ذلك إلى الانسحاب من سوق العمل.

و**التفسير الثالث**، تسارع نمو التوظيف في القطاع الخاص، مما قلل من فترة الانتظار للحصول على فرصة عمل، على الأقل بالنسبة إلى الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الشباب.

٢ ـ أثر السياسات الاقتصادية الكلية وسوق العمل الراهنة على توليد الوظائف في مصر

تتناول نهال المغربل بالتحليل في هذه الدراسة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل في مصر خلال الآونة الأخيرة في التشغيل. وفي هذا الإطار، توضح الدراسة أن جهود الإصلاح التي قامت بها الحكومة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بهدف تعزيز الاستثمار، وزيادة الصادرات، وتحسين أوضاع المالية

العامة، لم تتمكن من زيادة معدلات التشغيل على النحو الكافي. فسياسات سوق العمل لم تنجح في تصحيح جوانب الإخفاق في ذلك السوق، نظراً إلى غياب التنسيق بينها، ومع السياسات الاقتصادية الكلية، فضلاً عن أنها سياسات قصيرة الأجل. ولزيادة معدل التشغيل، تخلص الورقة إلى أهمية تصميم استراتيجية قومية للتوظيف، تهدف إلى توفير المزيد من فرص العمل، خصوصاً في القطاعات التي تتمتع بارتفاع مرونة التشغيل. كذلك، يتعين أن تكون هذه الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية للتنمية، مع ضرورة ربط كل من سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل بأهداف تلك الاستراتيجية.

٣ ـ نحو نظام أكثر كفاءة ومساواة للمعاشات في مصر

طرحت الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة رؤيتها لنظام جديد للمعاشات، وحددت الملامح الأساسية له. وعليه، تهدف أمينة حلمي، من خلال هذه الورقة، إلى التعرف إلى طبيعة هذا النظام المقترح، والإطار المؤسسي له، ودراسة وتحليل الآثار المتوقعة لتطبيقه، وطرح مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد على تعظيم الاستفادة منه، استناداً إلى الخبرة الدولية. وقد أوضحت الدراسة أن تطبيق نظام المعاشات المقترح «تدريجياً»، سوف يساعد على تخفيض الأعباء المالية على الخزانة العامة في الأجل القصير، وتعزيز الاستدامة المالية للنظام في الأجل الطويل، والمحافظة على دور الدولة في إعادة توزيع الدخل، ورفع الكفاءة الاقتصادية، وتطوير سوق رأس المال. وبالرغم من هذه المزايا، إلا أنه ينقل عبء إدارة المخاطر من الحكومة إلى الأفراد في حين إنها أكثر قدرة منهم نسبياً على تحمل أعباء تلك المخاطر.

وطرحت الورقة مجموعة من المقترحات التي من شأنها تعظيم الاستفادة من النظام المقترح ومنها: أهمية تحقيق التناسب بين الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري، ومتوسط الأجر الشهري السائد في الاقتصاد القومي؛ وربط معدل العائد على أموال المعاشات التي تستثمرها الحكومة بمعدل النمو في الأجور؛ ووضع آلية تلقائية للمحافظة على القيمة الحقيقية للمعاشات. وللحد من المخاطر التي قد يتحملها الأفراد، شددت الورقة على أهمية دور الدولة في وضع وتطوير القواعد التنظيمية والرقابية، لرفع كفاءة إدارة مخاطر استثمار أموال المعاشات في الأسواق المالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض التكلفة الإدارية المرتبطة بها، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل.

ثالثاً: الجزء الثالث: بعض القضايا القطاعية

يضم هذا الجزء الأبحاث الثلاثة التالية:

١ ـ نحو استخدام أكفأ لموارد الطاقة في مصر: حالة الزيت والغاز الطبيعي

وهي دراسة من إعداد طارق سليم، تتناول بالتحليل والتنبؤ موارد النفط والغاز الطبيعي في مصر حتى عام ٢٠٢٥، من منظور الإنتاج، والاستهلاك، والصادرات والواردات؛ وذلك بهدف اقتراح بعض السياسات التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل. ويستند البحث إلى نموذج هارتويك، والذي يمكن من خلاله دراسة المرونات الاقتصادية للطاقة من منظور

الاحتياج من الاستهلاك والتوسع في الإنتاج. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستخدام الكفء لموارد الطاقة في مصر، يستلزم تحولاً ملموساً في السياسات، من الاعتماد بصفة أساسية على النفط، الذي يعد تاريخياً المورد الاستراتيجي للطاقة في مصر، إلى الغاز الطبيعي والنفط معاً، كموردين استراتيجيين لعدة عقود قادمة. وبصفة خاصة، تطرح الدراسة مجموعة من المقترحات المحددة، من أهمها: **أولاً** خفض دعم الطاقة، وإلغاؤه كليا بحلول ٢٠١٧، مع إلغاء دعم النفط في عام ٢٠١٠؛ و**ثانياً** ضخ الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، والتي تقدر بنحو ١٢٠ مليار دولار على مدى عشر سنوات بالنسبة إلى الغاز الطبيعي، و٥,٢٥ بالمئة كمعدل نمو سنوي للنفط حتى عام ٢٠٢٠؛ ثم **ثالثاً** وأخيراً الاتجاه نحو استخدام مصادر طاقة بديلة مثل الطاقة الشمسية والنووية، لتحل محل النفط بنسبة ١٠ بالمئة بحلول ٢٠١٥، و٢٥ بالمئة في ٢٠٢٥.

٢ ـ أثر تخفيض دعم الطاقة على الصناعات كثيفة الطاقة في مصر

يقوم عبد الله شحاتة، في هذه الورقة، بتقييم أثر تخفيض دعم منتجات البترول والغاز الطبيعي في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة، وذلك من خلال تطبيق منهج توازن جزئي. وتبدأ الدراسة باختيار عينة من القطاعات والصناعات التي تعتمد بكثافة على منتجات الطاقة، ثم تقيس التأثير في الربحية لكل طن من الإنتاج في هذه الصناعات، بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وقد وجدت الدراسة أن الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة في مصر، تستفيد استفادة كبيرة من منتجات الطاقة المدعومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وخلصت إلى أن الشركات في هذه الصناعات تستطيع استيعاب الزيادات في أسعار منتجات البترول والغاز الطبيعي، ومن ثم أسعار الكهرباء الناتجة من تخفيض الدعم، دون الحاجة إلى زيادة أسعار منتجاتها النهائية بالقدر نفسه، أي أن استجابة هذه الشركات لتخفيض الدعم، تتسم بالمرونة؛ حيث تستطيع الإبقاء على أسعار منتجاتها دون تغيير، نظراً إلى ارتفاع معدلات ربحيتها، أو رفع الأسعار ولكن بما لا يتجاوز الزيادة الفعلية في التكلفة.

٣ ـ تقييم للنظام الصحي في مصر

يقدم هذا البحث، من إعداد سامح السحرتي، تقييماً للنظام الصحي في مصر، ويحدد جملة التحديات التي تواجهه، ويقترح في النهاية استراتيجيات الإصلاح. وتشير الدراسة إلى أنه قد حدثت تحسينات كلية في نتائج الأداء الصحي في مصر؛ وعلى وجه الخصوص خفض معدلات الوفيات لدى الرضّع والأمهات، وتحسين صحة الطفل. وتقود هذه التحسينات إلى خلطة من العوامل، تمثلت في تحسن قنوات الوصول إلى الخدمة الصحية، وحال الصحة العامة ومياه الشرب الآمنة والمكاسب التعليمية للنساء. ورغم هذا، ما تزال هناك عدة نواقص تواجه النظام الصحي في مصر، وعلى وجه الخصوص النظام الصحي الحكومي، ما يستوجب زيادة الاهتمام باستدامته.

والكتاب في النهاية ثري بأفكاره، ورصد للواقع والتحديات والحلول المقترحة لدعم مسيرة إصلاح الاقتصاد المصري، واستدامتها ■